دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الحد من تأثير الازمات المالية: بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات

اعداد

فاطمة محمود عبد اللاه عمارة

معيدة بكلية التجارة جامعة مدينة السادات

مقدمة:

يتناول هذه البحث دراسة دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الحد من تأثير الازمات المالية وذلك بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات، حيث تلعب المسئولية الاجتماعية دوراً هاماً ومؤثر في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الوقت الراهن فإن المنظمات مطالبة بتحمل مسئوليتها الأجتماعية أكثر من أي وقت مضى، مما يحقق التوازن والتكامل المتبادل بين المجتمع والمنظمات، حيث تظهر فكرة مبادرة المنظمات باستثمار جزء من أرباحها من أجل المساهمة في التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة. ويأتي هذا بتبني الاتجاه السائد حالياً والمعروف بالمسئولية الاجتماعية للشركات، والذي زاد الاهتمام بها من قبل الحكومات والشركات نفسها، وأصبحت المسئولية الاجتماعية جزءًا من استراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة. استنادًا إلى ما تقدم يسعى هذا البحث لتوضيح أثر الازمات المالية على التزام الشركات بمسئوليها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

١) ماهية الافصاح المحاسبي:

ظهر الإفصاح في البداية اختيارياً لحل الكثير من المشاكل الخاصة بالتقارير المالية في سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين وحماية مصالحهم بالإضافة إلى تقديم معلومات مستقبلية، إلا أنه نتيجة لحدوث انهيار لكثير من الشركات وأسواق الأوراق المالية أصبح الإفصاح اجبارياً خاضعاً للقوانين والمعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية بغرض تقليل الفجوة بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المفصح عنها(حماد، ٢٠٠٨).

إن الافصاح المحاسبي المعاصر يتعرض للانتقاد وذلك لتجاهله أو على الأقل عدم اهتمامه الكافي باحتياجات ومصالح أطراف عديدة تتأثر جوهرياً بنشاط المؤسسات نظراً لوجود تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق للمؤسسات المعاصرة سواء من وجهة نظر العاملين أو المجتمع المحلي، لذا دلت معظم الأبحاث على ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات المترتبة على أنشطة المؤسسة تجاه بنود المسئولية الاجتماعية باعتبار أن هذه المعلومات تدخل ضمن أخلاقيات الأعمال للمؤسسة (قطوم،٢٠١٥).

وهناك عدة تعاريف للإفصاح أهمها: يعتبر الإفصاح المحاسبي "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح لتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها" . (تركي،١٩٩٣).

كما يعرف الإفصاح بأنه "ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند اعداد الحسابات الختامية، لإضافة توضيح أو الإشارة إلى الأحداث المالية الها ـة التي يعتقد معدو القوائم المالية بأنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم". (الشرفا،٢٠٠٧)

ومنه نستنتج أن الإفصاح يهتم بموضوع توصيل المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضع المالي للمنشأة وذات معلومات صادقة، وبشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات من خلال الأطراف المستفيدة منها.

ويمكن أيضاً تعريف الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية بأنه" :انتهاج سياسة الوضوح الكامل، واظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل معلومات عن أثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة" (قطوم،٢٠١٥) .

٢) أنواع الإفصاح:

هناك عدة أنواع للإفصاح تتمثل أهمها فيما يلي: (حسن،٢٠٠٢)

١- الإفصاح الوقائي: ويتضمن هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

٢- الإفصاح الكامل: ويشمل الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، أي اظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي إلى اغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكونوا بحاجة اليها.

٣- الإفصاح العادل: وهو الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصول نفس القدر منها إلى كافة المستفيدين، دون وجود تحيز إلى جهة معينة من خلال استخدام أسلوب أو مصطلحات سهلة الفهم من قبل الجهات المستفيدة.

٤- الإفصاح الالزامي: ويضم الإفصاح وفقاً لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها.

٥- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): ويتضمن الإفصاح عن معلومات إضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المالية، فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية المهمة التي نصت عليها القوانين المختصة معلومات محاسبية أخرى يعتقد أنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها أكثر نجاحا .

وقد ميز (Belkaoui, 2004) بين ثلاثة مفاهيم للإفصاح المحاسبي تتمثل في الإفصاح الكافي ويقصد به الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات بحيث تكون التقارير المالية مفهومة وغير مضللة، والإفصاح العادل الذى يتعلق بقيد أخلاقي يتطلب المعاملة المتوازنة بين مستخدمي التقارير المالية من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات التى توضح الحالة المالية للوحدة المحاسبية لجميع الأطراف مع عدم التحيز لطرف دون الأخر، في حين يقصد بالإفصاح الشامل التعبير عن كافة المعلومات بدقة بما يضمن عدم اخفاء معلومات جوهرية قد تؤثر على قرارات المستثمر العادى، بينما انتقد (Hendriksen, 2005) مفهوم الإفصاح الشامل بأنه قد يتضمن التعبير عن معلومات غير هامة قد تخفى معلومات جوهرية مما يؤدى إلى صعوبة تحليل وتفسير المعلومات وقام بإضافة مفهوم أخر اطلق عليه الإفصاح المناسب الذى يوفر المعلومات الجوهرية عن كافة الأحداث الإقتصادية بحيث تكون كافية وعادلة وشاملة.

كما صنف (مقلد، ٢٠٠٨) الإفصاح المحاسبى إلى نوعين هما الإفصاح الوقائى ويقصد به الإفصاح عن كافة المعلومات التى تجعل التقارير المالية مفهومة وغير مضللة لحماية مصالح مستخدميها من خلال توفير احتياجاتهم من الإفصاح الكافى، بينما يقصد بالإفصاح الإعلامى الإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة لمستخدمى التقارير المالية بحيث تكون عادلة وشاملة بغرض مساعدتهم فى اتخاذ القرارات.

فى حين ميزت بعض الدراسات (Devalle & Hassan & Marston, 2010؛ Popova, et al., 2013؛Rizzato, 2013) بين مفهومين للإفصاح المحاسبى هما الإفصاح الإجبارى ويقصد به المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب المعايير المحاسبية والقوانين مثل قانون سوق رأس المال، وقانون الشركات بغرض الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين خلال عملية تداول المعلومات الأساسية بين الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية ومستخدمى التقارير المالية، أما الإفصاح الإختيارى فيقصد به الإفصاح عن مزيد من المعلومات المتاحة والتى تحتكرها الوحدة المحاسبية وغير ملزمة بالإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية والقوانين وذلك بغرض تحقيق العديد من المنافع لها.

٣) العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على درجة الافصاح عن المعلومات المترتبة عن أنشطة المؤسسة الاجتماعية ، من أهمها الأتي:(فطوم،٢٠١٥)

- عوامل بيئية :

تختلف التقارير المنشورة من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثر

المؤسسات عليها، بهدف مقارنة المؤسسات مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية المترتبة عن أنشطتها.

- عوامل تتعلق بالمعلومات :

تتأثر درجة الافصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الافصاح عنها، ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات هي:

-أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها.

-أن تكون هناك ثقة في المعلومات عند الاستفادة منها.

- عوامل تتعلق بالمؤسسة:

إن الافصاح عن المسئولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل المؤسسة تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الافصاح، ومن بين العوامل التي ترتبط بالمؤسسة ما يلي: (Torbjorn & Others, 2009)

-**حجم المؤسسة** :تقوم المؤسسات الكبيرة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بصورة أكبر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.

-**طبيعة الصناعة** :تؤثر طبيعة الصناعة التي تعمل بها المؤسسة على درجة الافصاح عن المسئولية الاجتماعية.

-**أرباح المؤسسة** :إن الادارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الأرباح ستكون لديها المعرفة والفهم الكافي حول الافصاح عن المسئولية الاجتماعية وأثار ذلك على أرباح المؤسسة.

-**ملكية المؤسسة** :إن المؤسسات المملوكة للدولة تفصح عن المعلومات الاجتماعية بنسبة أكبر من المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص.

-**الشركات متعددة الجنسيات** :تقوم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بصورة أكبر من المؤسسات المحلية، فعندما تحتاج لزيادة في رأسمالها فإن الافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية يعتبر من الوسائل التي تجذب عدد كبير من المستثمرين وبأقل تكلفة، كما أن أسهمها مدرجة في أكثر من سوق مالي فيكون عدد مساهميها كبير لذا تلجأ للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لإرضاء مساهميها .(Belkaoui, Riahi,2001)

- عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي :

قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الافصاح من شأنه القاء مسئوليات جديدة على عاتقه، ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية.

فضلا عما تم ذكره فإن هناك بعض العوامل التي تؤثر في مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية ، منها ما يتعلق بالضغط الاعلامي، ومدى ضغط الأجهزة الحكومية على المؤسسات ومدى استعدادها وامكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الافصاح.

٤) المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :(الحيالي،٢٠٠٧)

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية.

٥) خصائص المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في صلب القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح، فانه يجب أن تتمتع بالخصائص التالية :

أ- الخصائص الرئيسية: تتعلق بخاصتين هما:

- الملاءمة: وهي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة للمستخدمين. (حنان،٢٠٠٥)
- الموثوقية: و هي خلو المعلومات من الخطأ والتحيز و ألا تنطوي بصدق على الخصائص المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه. (الحويتي و السقا ،٢٠٠٣)

ب- الخصائص الثانوية: وتتمثل في الخاصيتين التاليتين:

- القابلية للفهم: ولتحقيق هذا الهدف فإنه من المفترض أن يتوفر لدى المستخدمين مستوى مناسب من المعرفة عن أعمال ونشاط المؤسسة. (أبوطالب،٢٠٠١)
- القابلية للمقارنة: أن تعد المعلومات المحاسبية استخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين في تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة. (راوى،١٩٩٩)

٦) نماذج (طرق) الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية:

ظهرت محاولات عديدة للوصول إلى أسلوب مناسب للإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توفير معلومات لها تأثير جوهري في القرارات المتخذة من قبل الأطراف المختلفة، ومن أهمها:

- طريقة الفصل أو الاستقلالية:

ويعني هذا الاتجاه عرض معلومات محاسبة المسئولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن تقارير المحاسبة المالية، باعتبار أن كل منها يحقق أهدافا مختلفة.

- طريقة الدمج:

يعتمد هذا الإتجاه على دمج معلومات محاسبة المسئولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)، وطبقا لهذه الطريقة يتم التقرير عن المسئولية الاجتماعية في شقيها التكاليفي والمنفعي جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة معبراً عنها بوحدة النقد، وهو ما يحقق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.(الشرايري و العومني ، ٢٠٠٦)

٧) الافصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية فقط:

ويقصد بها ان محاسبة المسئولية الاجتماعية هى الأساس وباقي المحاسبات تابعة لها، وهي تعطي محاسبة المسئولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المؤسسة، وتصب هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة المؤسسة وفق نظرية المشروع، باعتبار مختلف فئات المجتمع أصحاب مصلحة في المؤسسات.(محمود،٢٠٠٦)

٨) مفهوم المسئولية الاجتماعية:

تعني مدى مسئولية منظمات الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وبمعنى أكثر تحديداً فإن منظمات الأعمال مطالبه بالتحديد الدقيق للمستفيدين من نشاطاتها وحدودهم الجغرافية، وحاجاتهم الإنسانية، وقيمهم الاجتماعية، بحيث يراعى الافراد في مجتمعة المحيط في أسلوب إدارته لأعماله. (سليمان ،٢٠١٦)

ان المسئولية الاجتماعية لها جانبان، جانب سلبي وهو اقل درجات المسئولية الاجتماعية ويتمثل في الامتناع عن القيام بأعمال تضر المجتمع، وجانب إيجابي وهو المشاركة في الاعمال التي تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في تطويره او تحسين ظروف الحياة فيه. (محروس ،٢٠١٦)

وقد عرف مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة المسئولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الاعمال بالقيام بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية ظروف المعيشة لمواردها البشرية وعائلاتهم والمجتمع ككل. (amiram,2008)

وقد عرف البنك الدولي مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.

معايير مسئولية المنظمات تجاه المجتمع كما حددها البنك الدولي :-

- الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة .
- واجبات المنظمة تجاه العاملين والبيئة .
- مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

ان المسئولية الاجتماعية تعد جزء من الإدارة الاستراتيجية للمنظمات، حيث تعمل هذه المنظمات في مجتمع يوفر لها فرص الربح، وبالتالي في مقابل هذا فهي ملتزمة بخدمة احتياجات المجتمع وهذا الالتزام يتجسد في المسئولية الاجتماعية للمنظمات (العوادلى ،٢٠١٠) وأصبح هذا المفهوم أداة لتحقيق اهداف استراتيجية لكل من المنظمات والمجتمع وتحقيق المنفعة لكلا الطرفين. كما يتعاظم الادراك بضرورة ان تؤدى المنظمات دوراً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة ومشاركة الحكومات في التنمية.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية أداة مهمة للحد من سيطرة العولمة وازماتها المالية، حيث تمثل منظمات الاعمال الجزء الأكبر في الاقتصاد للدولة، وعلية اصبح الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مطلبا ملحاً للتنمية من خلال الالتزام بتوفير البيئة المناسبة وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب، ورفع مستوى القدرات البشرية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً، ولتحقيق ذلك تعتمد على الالتزام بثلاثة معايير هي(الاحترام والمسئولية تجاه البيئة الداخلية والخارجية- دعم ومساندة المجتمع- حماية البيئة).(عيران،٢٠١٦، الباقعى، ٢٠١٦)

ولقد تأثر العالم بأزمات مالية طاحنة بدأت في الولايات المتحدة الامريكية وانتشرت اثارها الى جميع دول العالم بدرجات متفاوتة .وترجع اثار الانتشار الى كبر حجم الاقتصاد الامريكي اذ يستحوذ على نحو ٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي و١٨% من الواردات العالمية ونحو ١٤% من صادرات العالم .كما ان الاحتياطات الدولية يحتفظ بها بنسبة ٦٥% تقريبا في صورة دولار امريكي .وهذا التشابك بين اقتصاد الولايات المتحدة ودول العالم الاخرى، ادى الى شعور العالم اجمع بهذه الازمات المالية الكبرى. (أبو على، ٢٠٠٩، Lins. et al,2017)،

وفي مصر ، ادت الازمة المالية العالمية الى تأثيرات سلبية على قطاعات مختلفة اثرت على النمو الاقتصادي ككل في ظل التحول لاقتصاد السوق رغم ان ثمة اتفاق ان اثار الازمة على مصر لم تكن بالحجم الكبير مقارنة بدول اخرى كثيرة، الا ان مؤشرات النمو الاقتصادي اخذت في التراجع وكذلك ادت الازمة الاقتصادية الى شعور بالارتباك في مجتمع الاعمال وعدم اللجوء الى اتخاذ أي اجراءات توسعية .ومن أخطر الاثار السلبية للازمة الاقتصادية العالمية كان على

العمالة في مصر عن طريق استمرار عمليات تسريح العمالة في العديد من القطاعات، بالإضافة الى التأثر السلبي على القطاع المصرفي وشركات الأوراق المالية .بإضافة إلى رصد التأثيرات الواضحة في محافظات الصعيد خاصة.(أبو علي، ٢٠٠٩)

٩) المؤشر المصري لمسئولية الشركات:

قامت البورصة المصرية بأطلاق مؤشر S&P EGX ESG والذي يعتمد في منهجية على اختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية، والحوكمة. ويقيس المؤشر – الذي تم تسميته المؤشر المصري لمسئولية الشركات – حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. وهناك مرحلتين لتقييم أداء الشركة، الأول يركز على والبيئة والمسئولية الاجتماعية، والثاني يركز على حوكمة الشركات. ويتكون المؤشر من أفضل (٣٠) شركة من إجمالي (١٠٠) شركة هي الاكثر نشاط في السوق المصرية[1]. (رضوان، ٢٠١٥)

١٠) الدراسات السابقة:

ترتكز التنمية المستدامة على خلق فرص العمل والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر والإدارة البيئية الرشيدة، فترى دراسة (بليغ،٢٠١٨) انه يجدر بالشركات بوصفها كيان وطني صالح المشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعاتها، وبناءً عليه تحتاج إلى مواءمة نفسها مع هذه الأهداف الوطنية التي تتمحور حول التنمية المستدامة، وذلك باستخدام الأداة القومية لمبادرات المسئولية الاجتماعية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف. ولا شك أن ثمة علاقة وثيقة تربط بين المسئولية الاجتماعية للشركات ومفهوم حوكمة الشركات باعتبارها أحد أهم ركائزها من ناحية وبين التنمية المستدامة من ناحية أخرى، فمثلما تؤدي الحوكمة الرشيدة للشركات إلى تعزيز آفاق التنمية المستدامة بالدول باعتبارها منهج يساعد القادة والمدراء على تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات سيؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح، فإن قوة الاستدامة في المجال الاقتصادي، وما يصاحبها من إصلاحات مؤسسية، يكون من شأنه إتاحة القاعدة اللازمة لتحسين أوضاع الحوكمة بالقطاعين العام والخاص من خلال تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات حال مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. بناء على ما تقدم، نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على المسئولية الاجتماعية للشركات وأهمية تطبيق آلياتها على الشركات في

[1] المصدر: موقع البورصة المصرية http://www.egx.com.eg/arabic/Overview5-P-EGX.aspx?Nav=7

مصر من خلال التوعية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الربحية التجارية، وذلك للوصول إلى مؤسسة مستدامة ومن ثم اقتصاد مستدام.

كذلك عرضت دراسة (حنيش،٢٠١٧) متطلبات الاستدامة والدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة، من أجل دمج قضايا التنمية المستدامة داخل المنظمة وفي تفاعلاتها مع الأطراف أصحاب المصلحة، وفيما يتعلق بالجزائر فهناك بعض المحاولات لتبني الايزو ٢٦٠٠٠؛ حيث قاد هذه الجهود المعهد الوطني للتقييس في المقام الأول، وبالتالي فتغير الظروف الدولية والمشاكل البيئية والاقتصادية كانت ولاتزال محفزا وقوة دافعة نحو الاستدامة.

كذلك هدفت دراسة (سعيد،٢٠١٦) إلى وضع إطار مقترح للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركات السعودية، حيث تبين أن درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية غير كافية، وأن هناك عدم اتفاق على طريقة الإفصاح، وأن هناك عدة معوقات لتوحيد طريقة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وهي التي أدت إلى صعوبة التوحيد، منها عدم وجود معيار محاسبي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، والتمسك بالطرق التقليدية وعدم الرغبة في التغيير، ثم ضعف التأهيل العلمي للمحاسبين، وعدم وجود إلزام واهتمام مهني، ضعف ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشركات، وضعف التشريعات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية وأخيراً كثرة بنود المسئولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بالزام الشركات السعودية بنموذج موحد للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ووضع معيار محاسبي دولي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية استرشاداً بالنموذج المقترح في الدراسة، وتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات.

وفي دراسة (البارودى، ٢٠١٧) التى استهدفت البحث لتقديم مدخل مقترح للمراجعة الداخلية لأنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات. واشتمل البحث على ستة محاور رئيسة. تناول المحور الأول المتطلبات اللازمة لقيام فريق المراجعة الداخلية بمراجعة وتأكيد الأنشطة المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات. كما تتبع المحور الثاني أساليب المراجعة الداخلية للمسئولية الاجتماعية للشركات، وطرق قياس أنشطة المسئولية الاجتماعية. كذلك قدم المحور الثالث مراجعة المؤشرات الاقتصادية، من خلال مراجعة مؤشرات الأداء المالي للمنشأة، ومراجعة مؤشرات المساهمة في دعم الاقتصاد القومي. والمحور الرابع جاء فيه مراجعة مؤشرات الأداء الاجتماعي وأوضح خلالها كيفية المراجعة الداخلية لمؤشرات الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والعملاء والمجتمع والموردين والملاك. أما المحور الخامس استعرض مراجعة المؤشرات البيئية وأوضح خلالها كيفية المراجعة الداخلية للأداء البيئي للمنشأة، ومراجعة ناتج الأداء البيئي. والمحور السادس قدم تقرير المراجعة الداخلية للمسئولية الاجتماعية للشركات. وتوصل البحث

إلى عدة نتائج، منها أن وظيفة المراجعة الداخلية تطورت وأصبحت تقوم بمهام متعددة، فلم يقتصر دورها على المراجعة المالية التقليدية، بل توسع دورها وأصبحت مسئولة عن مراجعة وتأكيد جميع عمليات المنشأة المالية منها وغير المالية سواء كانت تشغيلية أو استراتيجية، ومن ضمن المهام الجديدة للمراجعة الداخلية مراجعة وتأكيد الأنشطة المختلفة للمسئولية الاجتماعية. وأوصى البحث بضرورة إعادة تأهيل المراجع الداخلي علمياً وعملياً حتى يستطيع القيام بالوظائف الجديدة للمراجعة الداخلية، من ناحية استيعاب وتطبيق الإصدارات المهنية المختلفة سواء التي يصدرها معهد المراجعين الداخليين أو الهيئات الأخرى والمرتبطة بوظيفة المراجعة الداخلية.

وكذلك دراسة (سليم ،٢٠١٧) والتي استهدفت البحث عن تفسير العلاقة بين الاحتفاظ بالأصول النقدية والمسئولية الاجتماعية للشركات بالتطبيق على البيئة المصرية كأحد الأسواق الناشئة، ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على أسلوب الدراسة التطبيقية وذلك باستخدام عينة قدرها ٥٠ شركة مساهمة مصرية موزعة على ١١ قطاع اقتصادي وحاصلة على تصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، وتم بناء نموذج البحث معتمدا على متغير تابع يمثل تصنيف شركات العينة في المؤشر ومتغير مستقل وهو الاحتفاظ بالأصول النقدية، وقد نتج عن الدراسة التطبيقية وجود دليل تطبيقي على أنه لا يوجد تأثير معنوي للاحتفاظ بالأصول النقدية على تحمل الشركة للمسئولية الاجتماعية وذلك في مجمل بيانات القطاعات الاقتصادية الممثلة لعينة البحث، في حين أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أنه لاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي أثرا على تفسير مشكلة البحث، حيث اتضح وجود التأثير المعنوي في قطاعين هما قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع الأغذية والمشروبات، وقد توصلت نتائج البحث أيضا إلى أن الشركات التي حصلت على تصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة تحتفظ بنقديه بنسبة ١٣% من إجمالي الأصول كمتوسط عام لكل القطاعات الاقتصادية الممثلة في العينة.

وفي دراسة (الجندى،٢٠١٦) والتي سعت الى اختبار اثر مستوي مسئولية الشركات علي جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها، كما تم تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وكذلك تحديد العلاقة بين المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية، كما تم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات التي دخلت في ترتيب المؤشر المصري لمسئولية الشركات منذ أول ترتيب صادر للمؤشر في عام ٢٠٠٧ إلي عام ٢٠١٥ وهو أخر ترتيب صادر للمؤشر خلال فترة إعداد البحث والبالغ عددها ٧١ شركة، على أن تتمثل عينة الدراسة في الشركات التي استمرت في ترتيب المؤشر في أخر ثلاث سنوات متتالية وتحديدا أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ شركة بعد استبعاد البنوك نظرا لاختلاف

طبيعة نشاطها عن طبيعة نشاط باقي شركات العينة، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلي وجود ارتباط بنسبة ٨٨.٣% بين مستوي حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

ولقد تركزت الدراسات السابقة حول محورين رئيسيين:أولهما التأصيل لمفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركات، (سليمان ،٢٠١٩، محروس ،٢٠١٦،اليافعي، ٢٠١٦،العوادلي، ٢٠١٠، يونس،٢٠١٠) وثانيهما -تقويم الأداء الفعلي للشركات في ممارستها المسئولية الاجتماعية من عدة جوانب فمنها من ركز على محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وجودة التقارير المالية وإدارة الارباح ، وأدائها المالي وقيمتها السوقية (عقل، ٢٠١٠؛إبراهيم ، ٢٠١٤؛رضوان ،٢٠١٥، الناغي وآخرون ، ٢٠١٦، محمود ، ٢٠١٧) (Lins et al,2017; Zuraida et al.,2014; Subramaniam et al., 2014; Filca, 2013) Grougiou et al,2014 ;

ويتضح من الدراسات السابقة المطبقة على بيئة الأعمال المصرية انها قد ركزت على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، او الإفصاح المحاسبي، او جودة التقارير المالية، وأنها أغفلت دراسة العلاقة بين الجوانب المختلفة المؤثرة على التزام هذه الشركات بالمسئولية الاجتماعية، وتحاول الدراسة الحالية استكمال النقص في هذه الجوانب من خلال اختبار أثر الازمات المالية على دور الشركات في القيام بأنشطتها المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية.

مشكلة البحث:

لقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للمنظمات مع تطور النظم الاقتصادية، وأدت الازمات المالية الي ضرورة إعادة بناء النظم الاقتصادية في العالم. ولقد فشلت المنظمات الدولية في الدعوة لأهمية المسئولية الاجتماعية للمنظمات، كما فشلت الشركات عابرة القارات والمتعددة الجنسيات في تحقيق قدر من المسئولية الاجتماعية للبيئات التي تعمل في دائرتها (النجار،٢٠١١)

أصبح التوسع في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات نتيجة للتوسع في حجم وقدرات المنظمات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، فبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم يرتبط بالاقتصاد الكلي في حين أن المسؤولية الاجتماعية له علاقة مباشرة بالاقتصاد الجزئي إلا أنه هناك علاقة تكاملية بين المفهومين (جمعه،٢٠١٦)، حيث اصبحت المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن تحقق للمنظمات تنمية مستدامة وتضمن لها بقائها واستمراريتها وتحسين أدائها الاقتصادي.

وقد دفعت الظروف الاقتصادية بالأزمات المالية العديد من الشركات والمؤسسات الى إعادة ترتيب اوضاعها بما يتوافق والواقع الحديث، وحيث أن العديد من الشركات عمدت الى تقليص انفاقها العام من خلال تقليص المخصصات غير الضرورية فهل يمكن ان تدفع الازمة المالية الشركات باختلاف طبيعة نشاطها (صناعي- خدمي) الى تقليص دورها تجاه مسئوليتها الاجتماعية؟ ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الحد من تأثير الازمات المالية؟

وتثير هذه المشكلة عدداً من التساؤلات التي تحتاج من خلال التقصي والتحليل إلى تقديم إجابات واضحة ودقيقة، وتتضمن هذه التساؤلات ما يلي:

١) الى أي مدى تقوم المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية؟
٢) كيف تظهر المنظمات الإفصاح المحاسبي عن مسؤوليتها الاجتماعية؟
٣) الى أي مدى أثرت الأزمات المالية على دور الشركات في القيام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة؟
٤) هل يوجد اختلاف في تأثير الازمات المالية على الشركات الصناعية والشركات الخدمية في دعمهم للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التحقق من الأهداف الآتية:

١) تحديد واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات وإلى أي مدى يمكن أن تلتزم بها هذه المنظمات.
٢) الكشف عن أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها المنظمات.
٣) تحديد الى أي مدى تأثرت المسئولية الاجتماعية للشركات بالأزمات المالية.
٤) الكشف عن مدى الاختلاف بين الشركات الصناعية والشركات الخدمية في تأثير الازمات المالية على دعمهم للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة.

فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة فروض البحث في صيغة العدم على النحو التالي:

١) لا يوجد اختلاف معنوي بين الشركات في دعم المسئولية الاجتماعية قبل وبعد الازمات المالية.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الإنتاجية والشركات الخدمية في دعم المسئولية الاجتماعية قبل وبعد الازمات المالية.

٣) لا توجد اختلافات معنوية بين الشركات وذلك من حيث نسبة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

<u>التحليل الاحصائي واختبار الفروض :</u>

في سبيل تحقيق البحث قامت الباحثة بالاعتماد على البيانات الفعلية لمؤشر S&P EGX ESG (المؤشر المصري لمسئولية الشركات) المنشورة خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٨ على موقع لبورصة المصرية. وباستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نظهر لنا نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي.

اولاً: تأثير الازمات المالية على دور الشركات في القيام بمسئوليتها الاجتماعية، تم حساب المتوسط الحسابي العام لمؤشر S&P EGX ESG لكل عام خلال الفترة من ٢٠٠٧الى ٢٠١٨ ، يظهر تأثير الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على أداء مؤشر S&P EGX ESG للشركات حيث ظهر انخفاض مؤشر المسئولية الاجتماعية من (١.٢٠٣) خلال عام ٢٠٠٨ الى (٠.٨٩٩) خلال عام ٢٠١٣ ثم بعد ذلك يتجه الى الارتفاع (١.٥٣٧) خلال عام ٢٠١٤ ، ولكن ترى الباحثة من وجهة نظرها أنه كان هناك أيضا العديد من الاحداث السياسية والتي كان لها تأثير ايضا على المؤشر وذلك كما يظهر من خلال الشكل التالي رقم (١).

متوسط مؤشر S&P/EGX ESG

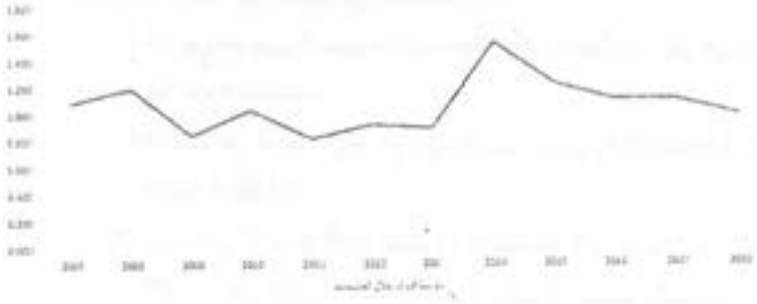

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث ومدى تأثيرها على مؤشر S&P EGX ESG ، فقد بدأ المؤشر عام ٢٠١٥وعام ٢٠١٨ بانخفاض نتيجة أوضاع الأسواق العالمية وتراجع أسعار النفط، وتعويم العملة المصرية.

ولتحديد اتجاه ودرجة العلاقة بين الازمات المالية، وبين قيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل اختبار (ت) في حالة عينتين غير مستقلتين Paired

Samples Test في هذا التحليل، (Aaker et. al. 2014; Malhotra, 2011) وقامت الباحثة بتطبيق اختبار (ت) في حالة عينتين غير مستقلتين على بين الفترة الزمنية قبل عام ٢٠٠٨ وبعد عام ٢٠٠٨ الخاضعة للشركات الخاضعة للدراسة، ويمكن توضيح العلاقة و اتجاه هذه العلاقة، من خلال الجدول رقم (١) وذلك على النحو الموضح أدناه:

الجدول رقم (١)

نتائج اختبار (ت) Paired Samples Test

قيمة (t) المحسوبة	df	المتوسط Means		الاحتمال sig
		بعد ٢٠٠٨	قبل ٢٠٠٨	
١٥.٨٢٢	٣٧٤	٠.٩٠٦	١.١٦٥	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة وهي اقل من مستوى المعنوية ٠.١ وفقا لاختبار (ت) وبالتالي فأننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بمعنى أن متوسط نسبة دعم الشركات لمسئولياتها الاجتماعية قبل الازمة المالية ٢٠٠٨ يختلف عن متوسط نسبة دعم الشركات لمسئوليتها الاجتماعية بعد الازمة المالية ٢٠٠٨، ومن ثم فأن الازمة المالية لها تأثير معنوي على دعم الشركات لمسئوليتها الاجتماعية. وبالتالي ترى الباحثة وجود تأثير للازمات المالية على المسئولية الاجتماعية للشركات.

ولتحديد اتجاه العلاقة وبالرجوع الى نتائج هذا الاختبار نجد أن متوسط نسبة المشاركة الاجتماعية للشركات قبل الازمة المالية كانت اعلى، وبالتالي نستطيع القول بأن الازمة المالية ساعدت على تخفيض نسبة مساهمة الشركات في دعم مسئوليتها الاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم وفيما يتعلق باختبار الفرض الاول والذي ينص على " لا يوجد اختلاف معنوي بين الشركات في دعم المسئولية الاجتماعية قبل وبعد الازمات المالية" فإن نتائج الاختبار المستخدم أظهرت أنه يوجد اختلاف حقيقي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من ٠.١ وفقاً لاختبار ت t-test، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

ومن وجهة نظر الباحثة فان الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تعتبر (مؤثر/عامل) سابق من ضمن مجموعة (مؤثرات/عوامل) أخرى لاحقة اثرت على المسئولية الاجتماعية للشركات في البيئة المصرية ومن ضمن هذه العوامل الأوضاع السياسية في مصر.

ثانياً: لتحديد مدى اختلاف تأثير الازمات المالية على الشركات الصناعية والشركات الخدمية في دعمهم للمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة. فقد تم الاعتماد على اختبار معامل التوافق في هذا التحليل لتحديد الى أي مدى يوجد اختلاف بين الشركات في درجة تأثر

مسئولیتها الاجتماعیة بالأزمات المالیة، (إدریس، ٢٠١٦، ربیع ،٢٠٠٨)، وذلك على النحو التالي.

اتضح من خلال مخرجات معامل التوافق أن قیمة معامل التوافق (٠.١٢١٣) وكانت قیمة كا' (٣٩.٣٥٢) وذلك عند مستوى المعنویة. (٠.٠٠)، حیث یتضح من خلال البیانات اتجاه المنظمات الصناعیة الى الالتزام بصورة أكبر من المنظمات الخدمیة وان كانت نسبة الاختلاف لیست بالنسبة الكبیرة (١٢%) فقط، وقد یرجع ذلك إلى ان المنظمات الصناعیة هي أكثر اضرارا للبیئة والمجتمع مقارنة بالمنظمات الخدمیة.

ومن ناحیة أخرى وفیما یتعلق باختبار الفرض الثاني والذي ینص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائیة بین الشركات الإنتاجیة والشركات الخدمیة في دعم المسئولیة الاجتماعیة قبل وبعد الازمات المالیة " فإن نتائج الاختبار المستخدم أظهرت أنه یوجد اختلاف حقیقي ذو دلالة إحصائیة عند مستوى معنویة ٠.١ ،وفقاً لاختبار معامل التوافق، ومن ثم یتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البدیل.

ثالثاً: الاختلافات المعنویة بین الشركات من حیث أسالیب الإفصاح عن معلومات المسؤولیة الاجتماعیة في القوائم المالیة:

جدول رقم (٢)

نتائج التحلیل الوصفي لنسبة الافصاح في شركات المؤشر المصري لمسئولیة الشركات

رمز المتغیر	عوامل التقدیر	المتوسط	الإنحراف المعیاري	اقل قیمة	أعلى قیمة	معامل الالتواء	الخطأ القیاسي لمعامل الالتواء	نسبة معامل الالتواء
X_1	نسبة الإفصاح	٠.٦٦	٠.١٠	٠.٤٠	٠.٧٨	٠.٠٢٨-	٠.٣١٠	٠.١١

من الجدول السابق یتضح أن متوسط نسبة الإفصاح بلغ (٠.٦٣) بحد أدنى (٠.٤٠) وحد أقصى (٠.٧٨)، وبمقارنة متوسط نسبة الإفصاح للدراسة الحالیة مع الدراسات السابقة یتضح أن متوسط نسبة الإفصاح بلغ (٠.٧٣) في دراسة (Wallace & Naser,1995) والتي قامت بتطبیق مؤشر الإفصاح على عینة من الشركات المقیدة في سوق الأوراق المالیة في هونج كونج، في حین بلغ متوسط نسبة الإفصاح في الشركات الأردنیة (٠.٨٣) من خلال دراسة (Omar & Simon,2011)، كما بلغ متوسط نسبة الإفصاح في الشركات البریطانیة (٠.٩٢) من خلال دراسة (Popova, et al.,2013)، مما یشیر إلى أن متوسط نسبة الإفصاح للدراسة الحالیة أقل من متوسط نسبة الإفصاح في شركات الدراسات السابقة وقد یرجع ذلك إلى جودة ممارسة الإفصاح في تلك الشركات مقارنة بشركات المؤشر المصري لمسئولیة الشركات ، بینما لوحظ وجود تقارب بین متوسط نسبة الإفصاح للدراسة الحالیة ودراسة (Devalle & Rizzato,

2013) حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح (٠.٦٦) من خلال التطبيق على عينة من الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية الإيطالى (FTSE/MI 40) والتى تمثل ٨٠% من إجمالى الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية الإيطالى.

كما يمكن توضيح التحليل الوصفى لنسبة الإفصاح على مستوى قطاعات السوق من خلال الجدول رقم (٣) التالى:

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الوصفى لنسبة الإفصاح على مستوى قطاعات السوق

م	القطاع	المتوسط	الإنحراف المعيارى	أقل قيمة	أعلى قيمة
١	البنوك	٠.٦٩	٠.٠٨	٠.٥٩	٠.٧٩
٢	الإتصالات	٠.٦٤	٠.٠٩	٠.٥١	٠.٧٧
٣	الإستثمار	٠.٥٨	٠.٠٨	٠.٤١	٠.٦٩
٤	الصناعة	٠.٦٨	٠.٠٧	٠.٥٣	٠.٧٩
٥	الأسمنت	٠.٥٥	٠.٠٨	٠.٤٤	٠.٦٦
٦	العقارات	٠.٥٦	٠.٠٥	٠.٥٠	٠.٦٥

يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن متوسط نسبة الإفصاح على مستوى القطاعات يتراوح بين (٠.٥٥، ٠.٦٩) حيث بلغ أعلى متوسط لنسبة الإفصاح فى كل من قطاع البنوك، قطاع الصناعة، وقطاع الإتصالات بمتوسط (٠.٦٩، ٠.٦٨، ٠.٦٤) على الترتيب، مما يشير إلى اهتمام تلك القطاعات بالإفصاح فى التقارير المالية والحرص على الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية المصرية، تعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية المصرى، فضلاً عن تلبية احتياجات مستخدمى التقارير المالية وما يستتبعه من رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وجذب الاستثمارات، فى حين بلغ أقل متوسط لنسبة الإفصاح فى كل من قطاع الإستثمار، قطاع العقارات، وقطاع الأسمنت بمتوسط (٠.٥٨، ٠.٥٦، ٠.٥٥) على الترتيب، مما يشير إلى ضرورة قيام تلك القطاعات بتحسين نسبة الإفصاح من خلال الإفصاح عن المزيد من المعلومات بغرض مساعدة مستخدمى التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة.

مما سبق تستنتج الباحثة وجود اختلافات معنوية بين شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وذلك من حيث نسبة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية فى القوائم المالية.

النتائج والتوصيات:

أولا : نتائج البحث :

- أظهرت النتائج وجود علاقة بين الازمة المالية على مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات S&P EGX ESG حيث انخفض المؤشر من (١.٢٠٣) خلال عام ٢٠٠٨ واستمر الانخفاض حتى وصل الى (٠.٨٩٩) خلال عام ٢٠١٣.
- وجود اختلاف بين الشركات في دعم مسئوليتها الاجتماعية قبل وبعد الازمة المالية حيث أظهرت النتائج وجود اختلاف في المؤشر قبل الازمة المالية ٢٠٠٨ وبعد الازمة في السنوات التالية حيث انخفض المؤشر S&P EGX ESG بعد عام ٢٠٠٨.
- أظهرت النتائج ان هناك عوامل أخرى مؤثرة على المؤشر S&P EGX ESG بجانب الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ومن هذه العوامل الظروف السياسية والاقتصادية في مصر.
- يتضح من خلال النتائج أن المنظمات الصناعية هي الأكثر من ناحية الالتزام من المنظمات الخدمية في دعم المسئولية الاجتماعية قبل وبعد الازمات المالية وان كانت نسبة الاختلاف ليست بالنسبة الكبيرة (١٢%) فقط.
- انخفاض جودة ممارسة الإفصاح فى شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح (٦٠%)، حيث نوحظ انخفاض متوسط نسبة الإفصاح لشركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن الشركات المقيدة فى العديد من أسواق الأوراق المالية.
- ارتفاع متوسط نسبة الإفصاح لدى قطاع البنوك، قطاع الصناعة، وقطاع الإتصالات حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح فى تلك القطاعات (٠.٦٩، ٠.٦٨، ٠.٦٤) على الترتيب، مما يشير إلى اهتمام تلك القطاعات بالإفصاح الإجبارى والإختيارى فى التقارير السنوية والحرص على الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية المصرى وما يستتبعه من توفير المعلومات لكافة مستخدمى التقارير المالية.
- انخفاض متوسط نسبة الإفصاح لدى قطاع الاستثمار، قطاع العقارات، وقطاع الأسمنت حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح فى تلك القطاعات (٠.٥٨، ٠.٥٦، ٠.٥٥) على الترتيب، مما يتطلب ضرورة اهتمام تلك القطاعات بتحسين نسبة الإفصاح الإجبارى والإختيارى.

ثانياً: التوصيات :

من استقراء نتائج البحث توصي الباحثة :

- ضرورة فصل مخصصات المسئولية الاجتماعية عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة بالأعمال التجارية للشركات، ولا يتم ربطها مطلقاً بالأداء العام للشركات.
- الشركات على اختلاف طبيعة نشاطها (صناعي او خدمي) يجب أن تؤمن أن المسئولية الاجتماعية ليست عملاً خيرياً بقدر ماهي أنشطة تتكامل مع العمل الاقتصادي للوصول إلى تنمية مجتمعية، مما ينعكس إيجاباً على الشركات بشكل عام.
- يجب أن تدرك الشركات أن مسئوليتها تجاه المجتمعات التي تعمل فيها هي جزء أصيل من أعمالها، فضلاً عن ضرورة أن تنبع المسئولية من يقين الشركات بأن هذا المجتمع هو الداعم الرئيسي لها، بل إن من أهم أسباب نجاح الشركات هو نجاحها في خلق علاقة إيجابية مع المجتمع الذي تعمل فيه.
- ضرورة قيام شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات بتحسين جودة ممارسة الإفصاح من خلال زيادة بنود معلومات الإفصاح الإجباري والإختياري وخاصة المعلومات المتعلقة بالمساهمين والأسهم، الموارد البشرية، المسئولية الإجتماعية والبيئية، الحوكمة، بالإضافة إلى معلومات عن الوضع المستقبلي بغرض مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة.
- إعداد آلية لإلزام الشركات بتحسين نسبة الإفصاح ومتابعة تنفيذ هذا الالتزام من جانب جهة قانونية مما يساعد على رفع كفاءة شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات من خلال زيادة حجم السوق وانخفاض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق وما يستتبعه من تحقيق التنمية الإقتصادية.
- توحيد ممارسة الإفصاح على مستوى قطاعات شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات من خلال الاعتماد على مؤشر الإفصاح موحد مما يؤدى إلى توحيد كمية ونوعية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، فضلاً عن الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية المصرية.

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية :

١. إبراهيم، علاء الدين توفيق. (٢٠١٤). محددات وحوافز التقرير عن المسئولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثاني، ٤٧: ٩٧.

٢. أبو علي، سلطان، (٢٠٠٩)، اسباب الازمة التمويلية الراهنة من منظور حوكمة الشركات، ورقة بحثية غير منشورة، ابريل.

٣. إدريس، ثابت عبد الرحمن، (٢٠١٦)، **بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض**، دار النهضة العربية، القاهرة.

٤. إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والافصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، نشرة اتحاد العربي للمحاسبين القانونيين، العدد ٧ ،جوان ٢٠٠٢ ،ص ٢٤.

٥. البارودي، علي سيد حسين عبدالرحمن، أمال محمد كمال، و كامل السيد عشماوي. "مدخل مقترح للمراجعة الداخلية لأنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات ".المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالاسماعيلية مج٨، ع٤ (٢٠١٧): ٢٦٦ – ٣١٥.

٦. الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي. "أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات ".مجلة البحوث المحاسبية: جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم المحاسبة ع٢ (٢٠١٦): ٣٨٢ – ٤٣٥.

٧. العوادلي، سلوى: (٢٠١٠)، تقييم أساليب الأداء الاجتماعي في الشركات العالمية: دراسة حالة، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الازهر، ال عدد٢٤، أكتوبر. ص ٧٤.

٨. الناغي، محمود السيد واخرون.، (٢٠١٦). دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في التنبؤ بالقدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية .المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، مج٤٠، ع٢، ٢٥١– ٢٧٥.

٩. بليع، محمد عيد. "المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ".المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإداريةمج٣٨، ع٤ (٢٠١٨): ٢٥٣ – ١٨٨.

١٠. ربيع، أسامة، (٢٠٠٨)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، بدون ناشر.
١١. رضوان، احمد جمعة احمد. (٢٠١٥). أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات .مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة – جامعة طنطا) – مصر، ع١، ١٥٠-٢٠٦.
١٢. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥ ،ص ٧٢.
١٣. سعيد، ناصر خليفة عبدالمولى، و السيد عبدالعال علي جمعة. "إطار مقترح للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية ".الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة مج٢٠، ع٢ (٢٠١٦): ٤٢٩ – ٤٦٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/771954
١٤. سليم، احمد سليم محمد. "العلاقة بين الإحتفاظ بالأصول النقدية والمسئولية الاجتماعية للشركات: دراسة تطبيقية ".الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة مج٢١، ع٢ (٢٠١٧): ٦١٠ – ٦٤٧.
١٥. سليمان، مرفت. (٢٠١٦). المسئولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف .فكر وإبداع – مصر، ج١٠٠، ٤٨٩ -٥٢٢.
١٦. حنيش، الحاج. "المسئولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر ".مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية: جامعة لونيسي علي البليدة ٢ – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية ع١٧ (٢٠١٧): ٢٠٣ – ٢١٥.
١٧. حكمت أحمد راوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنشأة (نظري مع حالات الدراسة)، دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٩ ،ص١١٠.
١٨. ماجد الشرايري & غازي المومني ،« مدى مشاركة الشركات الصناعية الاردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الافصاح المحاسبي عنها » ، مجلة المحاسب والادارة والتأمين، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدرها كلية التجارة لجامعة القاهرة، العدد٦٧ ، ٢٠٠٦، ص ٧٥.
١٩. محروص، محمد حسني حسين (٢٠١٦). العوامل المؤثرة على برامج المسئولية الاجتماعية للشركات العاملة في مصر: دراسة ميدانية .مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط – الجمعية المصرية للعلاقات العامة – مصر، ع١٠، ١٩٥– ٢٥٠.
٢٠. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣ ،ص ٢٥.

٢١. محمود، عمرو السيد زكى. (٢٠١٧). دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر .الفكر المحاسبي – مصر، مج٢١، ع١، ٣٠٧-٣٦١.
٢٢. محمدي قطوم ، الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية – نموذج مقترح- ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2 ، العدد ١٣ /٢٠١٥، ص ٣٠٤.
٢٣. عبد المجيد محمد محمود ، « الافصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، نموذج مقترح للشركات الكويتية » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٤٣، ٢٠٠٦ ، ص.٩٨
٢٤. عقل، يونس حسن. (٢٠١٠). نموذج مقترح لقياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المؤشر المصري مسئولية الشركات. دراسة اختبارية" مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعين، ٢٠١٠ :٣١٩-٣٦٠.
٢٥. ياسر عبد طه الشرفا، مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد ١٥ ،العدد ٠١ ،فلسطين، جانفي ٢٠٠٧ ،ص ٣٥٥ .
٢٦. يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، بدون دار النشر، بدون بلد نشر، ٢٠٠١ ،ص١١١.
٢٧. يونس، إيهاب محمد. (٢٠١٠). دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات .المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، مج ٣٤، ع ٣، ٢٥٧– ٣١٢

ثانيا المراجع الاجنبية :

1. Aaker, D.A., Kumar, V. and Day, G.S., (2014), Marketing Research (10th edition), John Wiley and Son Inc., New York.
2. Amiram Gill. (2008). 'Corporate governance as social responsibility: A research agenda. Berkeley, Journal of International Law, Vol. 26, No. 2, pp. 452-478.
3. Belkaoui, Ahmed Riahi, «Level of Multinationality Growth Opportunities and Size as Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosures», American Business Review, June 2001, p 116.

4. Fifka, m., (2013). Corporate Responsibility Reporting and Its Determinants in Comparative Perspective- a Review of the Empirical literature and a Meta-analysis. Business Strategy and the Environment, 22 (1): 1-35
5. Grougiou V., Stergios I., Emanouil D., and Stephen O. (2014). Corporate Social Responsibility and Earnings Management in U.S. Banks. Accounting Forum. 38 (2): 155-173.
6. Lins, K. V., Servaes, H., & Tamayo, A. (2017). Social capital, trust, and firm performance: The value of corporate social responsibility during the financial crisis. The Journal of Finance.
7. http://eprints.lse.ac.uk/68059/
8. Malhotra, Naresh K., (2011). Basic Marketing Research, (4th Edition) Prentice Hall, New Jersey.
9. Subramaniam, R., S. Shyamala, and M. Sakthi, (2014). Liquidity Implication of Corporate Social Responsibility Disclosures: Malaysian Capital Market Evidence. Second International Conference of the Journal of International Accounting Research (JIAR), School of Accounting and Finance, the Hong Kong Polytechnic University. 5-7 Jun
10. Tagesson, Torbjorn & Others, «What Explains The Extent And Content Of Social And Environmental Disclosures On Corporate Websites», A Study Of Social And Environmental Reporting In Swedish Listed Corporations, Corporate Social Responsibility And Environmental Management, March 2009, p3-4.
11. Zuraida, Z., Noor, H., and Tony, Z., (2014). Value Relevance of Environmental, Social and Governance Disclosure. Second International Conference of the Journal of International Accounting Research (JIAR), School of Accounting and Finance, the Hong Kong Polytechnic University. 5-7 Jun.